الديوان السلطاني في عهد الدولة الأيوبية (564–648هـ / 1171–1250م): دراسة تاريخية تحليلية في تنظيماته الإدارية وموارده ونفقاته

أ.م.د. إيمان جاسم الطيف
جامعة سامراء/ كلية الآداب

الملخص:

يتناول هذا البحث الديوان السلطاني في عهد الدولة الأيوبية؛ بوصفه مؤسسة إدارية ومالية اضطلعت بتنظيم أموال السلطان وموارده ونفقاته، وأسهمت في دعم السلطة المركزية في ظل ظروف سياسية وعسكرية معقدة.

ويهدف البحث إلى تحليل التنظيمات الإدارية للديوان السلطاني، وبيان مصادر موارده المالية، وأوجه إنفاقه، مع إبراز دوره في تعزيز سلطة السلطان، والكشف عن جوانب القوة والقصور في أدائه.

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، استنادًا إلى المصادر الأولية والدراسات الحديثة، بما يسهم في تعميق فهم البنية الإدارية والمالية للدولة الأيوبية.

الكلمات المفتاحية: الديوان السلطاني، الدولة الأيوبية، السلطان، موارد، نفقات، المنهج.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Sultanate Dīwān during the Ayyubid State (564–648 AH / 1171–1250 CE): A Historical and Analytical Study of Its Administrative Organization, Revenues, and Expenditures

Asst. Prof. Dr. Iman Jasim Al-Falih
University of Samarra / College of Arts

Abstract:

This study examines the Sultanate Dīwān during the Ayyubid State as an administrative and financial institution responsible for organizing the sultan's finances, including revenues and expenditures, and for supporting central authority amid complex political and military circumstances.

The research aims to analyze the administrative structures of the Sul264annate Dīwān, identify the sources of its financial revenues, and clarify the areas of its expenditures, while highlighting its role in strengthening the sultan's authority and revealing aspects of both strength and deficiency in its performance.

The study adopts a historical-analytical methodology, drawing on primary sources and modern studies, thereby contributing to a deeper understanding of the administrative and financial structure of the Ayyubid State.

Keywords: Sultanate Dīwān; Ayyubid State; Sultan; Revenues; Expenditures; Methodology.

المقدمة:

يحظى النظام الإداري والمالي في الدولة الإسلامية خلال العصور الوسطى باهتمام بالغ في الدراسات التاريخية؛ لما له من أثر مباشر في استقرار الدولة، واستمرارية سلطتها وقدرتها على مواجهة التحديات السياسية والفكرية، وقد مثلت الدولة الايوبية (567–648هـ/1171–1250م) أنموذجًا بارزًا لدولة اعتمدت على جهاز اداري متماسك استطاع في حقب قوته أن يدعم مشروعها السياسي والعسكري، ولاسيما في مواجهة الحملات الصليبية وإعادة توحيد الأقاليم الإسلامية.

وفي هذا الإطار برز الديوان السلطاني بوصفه أحد مؤسسات الإدارة المالية في الدولة الايوبية، اذ اضطلع بوظائف متعددة، بشكل أداة فعالة في تنظيم موارد السلطان الخاصة وبعض الموارد العامة التي دخلت ضمن احتكارات الملوك الايوبيين، فضلًا عن ضبط النفقات والواردات، وقد اكتسب هذا الديوان خصوصيته في كونه مرتبطًا مباشرةً بشخص السلطان، ومُعنى بإدارة أمواله الخاصة واحتكاراته الامر الذي جعله عنصرًا مؤثرًا في التوازن القائم بين المال العام ومال السلطان وبين متطلبات الحكم ومصالح الدولة.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تحليل تاريخي معمق للديوان السلطاني في عهد الدولة الايوبية بتتبع نشأته وتطوره وتحليل بنيته الإدارية، وبيان مصادر دخله واوجه نفقاته، ومدى نجاحه واخفاقه في تحقيق التوازن بين المصالح السلطانية ومتطلبات الدولة.

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول نشأة الديوان وتطوره ونظامه الإداري، فيما تناول المبحث الثاني موارد الديوان ونفقاته، واظهرت الخاتمة النتائج التي توصلت اليها الدراسة مبينةً مساوئ ومحاسن هذا الديوان.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، القائم على استقراء المصادر التاريخية ولاسيما المصادر المعاصرة للدولة الايوبية وتحليل الروايات الواردة فيها.

المبحث الأول: الديوان السلطاني (النشأة، والتنظيم الإداري)

أولًا: نشأة الديوان السلطاني:

عندما قامت الدولة الايوبية في مصر سنة (567هـ/1711م) على يد صلاح الدين الايوبي، ورثت جهازًا إداريًا متقدمًا كان قد تشكل في عصر الدولة الفاطمية (ماجد، نظم الفاطميين، 1971م، ص 75)، ومن هنا فإن الديوان السلطاني لم ينشأ من فراغ بل جاء امتدادًا وتطويرًا لمؤسسات سابقة مع اعادة تنظيمها بما يخدم

طبيعة واهداف الدولة الايوبية والسلطة المركزية للسلطان الايوبي، ويمكن القول إن الجذور التاريخية لنشأة هذا الديوان تعود الى عصر نشأة الدولة الفاطمية، إذ لم يرد في المصادر التاريخية إشارة الى وجوده في العصور السابقة لعصر الدولة الفاطمية ، او في مراكز الحكم الإسلامي المعاصر للدولة الفاطمية، فيما اشارت المصادر الى اعتماد الدولة الفاطمية لهذا الديوان، مع اختلاف تلك المصادر في تحديد الهدف الدقيق لإنشاء هذا الديوان والذي غلب عليه اسم (الديوان الخاص) لإدارة أملاك وحسابات الخليفة والبلاط التابع لقصر الخلافة (ابن ميسر، 1919م،2/2) ، فيما ذكر المقريزي أن هذا الديوان كان احد الدواوين المالية التي ارتبطت بشخص الخليفة الفاطمي بقصد احتكار الدولة لموارد البلاد، والتي أدخلت جزءًا من الاحتكارات ضمن أملاك الخليفة نفسه، واتفق المقريزي مع ابن ميسر على أن هذا الديوان كان يسمى باسم (الديوان الخاص)، واحيانًا يسمى بالديوان السلطاني (المقريزي،المواعظ،1853هـ،1/ 182)، فيما أشار القلقشندي الى أن سبب انشاء هذا الديوان كان لسعة الاتفاقات على متطلبات قصر الخلافة الفاطمية، إذ تطلب الامر إيجاد موارد مالية لسد تلك النفقات والتي لا يمكن ادماجها مع الموارد العامة للدولة، فإنشاء هذا الديوان، والذي كان يشرف على أموال الخليفة ، ويديره موظف يسمى بصاحب الدفتر (القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت، 489/3) ورأى ناصر خسروا أن الخليفة الفاطمي كان يملك الأراضي الواسعة واملاك عقارية كثيرة في القاهرة كان يديرها ويشرف عليها الديوان السلطاني (ناصر خسرو، سفرنامة،1983م،ص88-89).

وبذلك نجد الاختلاف بين المؤرخين حول مهمة هذا الديوان، وأنهم اتفقوا على نشأته في عصر الدولة الفاطمية وعلى تسميته باسم (الديوان الخاص)، إلا أنه بالبحث نجد أن مهمة هذا الديوان اختلفت بحسب رأس السلطة المركزية في الدولة، إذ يذهب أحيانًا الى الاهتمام بأموال صاحب الحكم، وأحيانًا يتوسع الى مهمة الاحتكار لموارد الدولة ليوظفها في الصالح العام الى جانب إدارة أملاك الخليفة او السلطان (القلقشندي، تراتيب،1957م، ص9).

ومن هنا نجد أن هذا الديوان في عهد الدولة الايوبية (567-647هـ/1171-1250م) تم اعتماده مع اعادة تشكيله من جديد, والسبب في ذلك يعود لاتساع رقعة الدولة الايوبية، وحاجة الملوك الايوبيين الى جهاز اداري يتولى شؤونهم الخاصة والسيادية، وينسق التعاملات المالية ما بين السلطة الحاكمة وبقية الدواوين، لذا كان الاشراف المباشر لهذا الديوان للسلطان الايوبي ولا يطلع على وثائقه الا المقربين منه، ولا يخضع عمل هذا الديوان لبقية الدواوين فهو مستقل عنها ولاسيما ديوان بيت المال (ماجد، نظم الفاطميين، 1971م ، ص65) ويعدّ هذا الديوان خطوة لفصل شؤون السلطان الخاصة عن بقية الاعمال الإدارية ، ويمكن القول إن هذا الديوان نشأ وظيفيًا قبل أن ينشأ اسميًا.

وأشـــار المقريزي الى أنه بعد انتقال الســـلطة في مصـــر الى الايوبيين، واعتماد الدولة الايوبية للديوان السلطاني اجرى صلاح الديوان الايوبي تغييرات عليه منها ألغى اشراف الديوان السلطاني على الاسطول البحري، و افرد له ديوانًا خاصًـــا عرف بديوان الاســـطول، وأعاد النظر في بعض الأراضـــي الزراعية التي كانت ضـــمن احتكارات الديوان السلطاني وجعلها تحت اشراف ديوان الخراج، وعدل على بعض الأراضي في عدد من النواحي التي كانت في الاحباس أي: الأوقاف، فأصبح بعضها تابعًا لديوان الأوقاف، وبعضها جعلها ضمن أملاك الديوان السلطاني وخراجها يتميز عن غيرها من النواحي (المقريزي، المواعظ، 1853م، 232/3).

وعلى الرغم من أن اسم (الديوان السلطاني) هو الاسم الشائع في العهدين الفاطمي والايوبي، واستمر بهذا الاسـم في العصـور اللاحقة (العمري، مسـالك الابصـار، 1422هـ،135/24)، إلا أنه أطلق عليه أسـماء أخرى نسبت الى أسماء الملوك الايوبيين مثل: اسم (الديوان الملكي الناصـري)؛ نسبة الى صـلاح الدين الايوبي (المقريزي، المواعظ، 1853م،46/1)، وســـمي في عهد الملك العادل أبي بكر أخو صـــلاح الدين(569-615هـ/1174-1218م) باسم (الديوان العادلي) (المقريزي، المواعظ، 1853م، 164/1).

ثانيًا: التنظيمات الإدارية للديوان السلطاني:

يعدّ الديوان السـلطاني مؤسـسـة إدارية مالية متكاملة ودقيقة من حيث التنظيم والإدارة، مقره الرئيس في القاهرة ويشرف عليه السلطان بشكل مباشر او يكلف بالإشراف أحد الوزراء المقربين (البراوي، حالة مصـر، 1948م، ص107).

ويرتبط بالديوان عدد من المنشـآت تنظم عمله ويديرها عدد من الموظفين، ويلحظ أن هذه المنشـآت موزعة على المدن والنواحي المختلفة من مصر، وكل منشأة متخصصة بعمل معين تختص به، واهم هذه المنشآت:

1. المتجر السلطاني:

المتجر بفتح واسـكان التاء وفتح الجيم، هو اشـبه ما يكون بالمخزن (النووي، تهذيب الأسـماء واللغات، 1996م،40/2).

ويشير المؤرخون الى أن المتجر او ما تعرف بالمتاجر السلطانية الى أنها أماكن فسيحة لخزن مشتريات الدولة، او المواد التي يتاجر بها الملوك (ابن مماتي، القوانين 1981، ص237)، وهذه المتاجر كانت موجودة في مصـــر منذ عصـــر الدولة الفاطمية، واســـتمر العمل بها في عهد الدولة الايوبية وكان

يطلق على الواحد منها اسم (المتجر السلطاني) (ربيع، النظم المالية، 1964م، ص 615)، (دعكور، الدولة الفاطمية، د.ت، ص 97).

وكانت هذه المتاجر في بدايتها مخازن لحفظ الاقوات والغلال، إلا أنه من سنة (444هـ/1052م) في عهد الخليفة المستنصر الفاطمي تم التعديل على صفة هذه المتاجر، إذ جعلها أماكن لحفظ المعادن والاخشاب (المقريزي، اتعاظ الحنفاء، د.ت، 2/ 225) ، وجعل لها ديوانًا يشرف عليها ملحق بالديوان السلطاني (سليمان، الدواوين في مصر،2006م، ص 85-87)، وقد استمر العمل بهذه المتاجر في عهد الدولة الايوبية التي أبقت على النظام المعمول به سابقًا، إلا أنها عدلت على أنواع المعادن والاخشاب الداخلة في بضائع هذه المتاجر لاحتكار الدولة لها (سليمان، الدواوين في مصر، 2006م،ص87)، وكان يدير هذه المتاجر عدد من الموظفين وهم:

- ناظر ديوان المتجر: مهمته الاشراف على هذا الديوان والختم على ما يصدر في المتجر السلطاني والاشراف على موظفي الديوان (سليمان، الدواوين في مصر،2006، ص95).
- كاتب: مهمته كتابة جريدة يوميًا يدون فيها إيرادات ونفقات ومبيعات المتجر وعمل الخلاصة بالأرباح والفوائد (ابن مماتي، قوانين، 1981م، ص350).

2. **الاهراء:** هي مستودعات ضخمة معدة لخزن الأطعمة (خلف، نظم حكم الامويين، 2003م،779/2)، وكانت هذه المخازن تحمل اليها من الغلات السلطانية في المناطق والأراضي الخاصة باحتكار السلطان او الملوك الايوبيين (ابن مماتي، قوانين، 1981، ص350؛ السحماوي، الثغر الباسم،2009م، ص135).

وكان للاهراء ديوان خاص يسمى بـ(ديوان الاهراء)، مهمته الاشراف على مخازن الغلات السلطانية (الشحماوي، الثغر الباسم،2009م، ص185)، ويتولى هذا الديوان ناظر يسمى بـ(ناظر الاهراء)، وكاتب مستقل بين يدي الناظر، وكاتبان اخران لتنزيل ما يكتبه الكاتب المستقل في الدفتر الذي هو جرائد ينزل فيها معاملات ديوان الاهراء في اوقاتها من غير تأخير (المقريزي، المواعظ، 1853م، 272/2؛ اتعاظ الاء، د.ت، 79/1).

وأشار المقريزي الى أن الاهراء في عهد الدولة الايوبية كان في عدة أماكن في القاهرة، وكانت تسمى بأسماء معينة مثل: اهراء البغدادي، واهراء الفول، واهراء القرافة وغيرها في المسميات، وكان يحمي

هذه المخازن حماة من الامراء ومشـــرفين من العدول وامناء (النويري، نهاية الارب،1422هـ،161/29)، والى جانب اهراءات القاهرة كانت هناك عدد منها في الفسـطاط تابعة للديوان السـلطاني (ابن الطوير، نزهة المقلتين،1992م، ص139؛ القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت ،453/35).

3. **الاصطبلات السلطانية:** هي الاصطبلات المخصصة للخيول السلطانية وموضوعها الحديث فيما يتعلق بأموال الاصـــطبلات والأراضـــي التابعة لها، ورواتب الموظفين العاملين فيها ومعاملات البيع والشـــراء الخاصـة بها، ويشـرف عليها ناظر يسـمى بـــــ(ناظر الاصـطبلات) يعمل تحت اشـراف ناظر الديوان السلطاني (المقريزي، المواعظ، 1853م، 391/3).
4. **نظر البهار الكارمي:** الكارمية اســـم يطلق على مجموعة من التجار المســـلمين ظهروا في أيام الدولتين الأيوبية والمملوكية يشـــتغلون بتجارة التوابل بشـــتى أنواعها (خورشـــيد، 1998، 8489/27)، وأشـــار القلقشـندي الى أن هذه الوظيفة الجليلة كانت تضـاف احيانًا الى الوزارة وتجعل تبعًا لها، واحيانًا تضـاف الى الديوان السـلطاني وتجعل حكرًا للديوان بحسـب ما يراه السـلطان الايوبي وسـياسـته الاقتصـادية (القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت، 33/4).

- **اما الموظفين العاملين في مقر الديوان السلطاني بالقاهرة فمنهم:**

1. **الناظر:** ويسـمى أحيانا بـــــ(الناظر الخاص) (النعيمي، الدارس، 1990م، 103/16 ، العمري، مسـالك الابصـار، 1423هـ، 216/9) ، الذي يعدّ رأس الديوان ومهمته ضـبط واردات ونفقات الديوان وتنظيم حسـاباته (نغش، الرسـائل الحربية، د.ت، ص193) ووصـفه ابن مماتي بأن لا احد ينفرد عنه بشـيء، وجميع الحسـابات والوصـولات تخرج من تحت خطه (ابن مماتي، قوانين،1981م ، ص298)، فيما أشـــار المقريزي الى أن ناظر هذا الديوان كان في بادئ الامر تحت اشـــراف الوزير (المقريزي، المواعظ، 1853م، 389/3)، ثم انفصـــل عمله عن الوزارة ليصـــبح عمله مسـتقلًا ومهمته النظر في الأموال السلطانية وكل ما يخص الخزانة السلطانية ومصارف المطابخ والاصطبلات والبيوت السلطانية ويرجع اليه ناظر الاهراء السلطانية، وناظر الاصـطبلات وناظر الأرباح السلطانية (المقريزي، المواعظ، 1853م، 390/3) وبذلك نجد أن ناظر الديوان السلطاني اعلى مرتبة في هذا الديوان ويشرف على عمل نظار الدواوين التابعة للديوان السلطاني فهو الموجه لهم لا يعلو عليه احد منهم.
2. الشاد: كلمة شاد تستعمل بمعنى مفتش وبمعنى ملاحظ ونحو ذلك (مبارك، 2004، 180/10) مهمته تحصيل الأموال وصرفها في النفقات والكلف (المقريزي، المواعظ،1418هـ، 3/ 390).

3. المســـتوفي: هو الذي يقوم بمراجعة الحســـابات النهائية ومطابقتها مع الســـجلات والابلاغ عن المخالفات إن وجدت (القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت، 437/5).

4. المشارف: ومهمته الاشراف على عمليات الشراء والبيع وعمل جمع الحسابات الخاصة بها والختم عليها (النويري، نهاية الادب، د.ت، 304/8، الباشا، الألقاب الإسلامية، 1957م، 1116/3).

5. حماة الاهراء: هم غالبًا ما يكونوا من الامراء والجند ومهمتهم حماية مخازن الاهراء الســـلطانية والحفاظ عليها من السرقات او الخراب (ابن الطوير، نزهة المقلتين، 1992، ص139).

6. موظف الاتبان: التِّبْن مَا تهشم من سيقان الْقَمْح وَالشعِير بعد درسه تعلفه الْمَاشِيَة (مجموعة من المؤلفين، 1972، 82/1)، وموظف الاتبان هو المســـؤول عن جمع الاتبان في النواحي والأراضـــي الزراعية وعليه تقع مســـؤولية بيع الاتبان وحمل اثمانها الى الديوان (ابن مماتي، قوانين، 1981م، ص344، الصفدي، نزهة الممالك، 2003)

هذا ما وصل اليه البحث من خلال المصادر فيما يخص نشأة الديوان السلطاني التي تبين من خلالها أن هذا الديوان يختص بأموال الســـلطان واوقافه وممتلكاته وكل ما يخص أملاك الاســـرة الحاكمة في الدولة (القلقشـــندي، تراتيب، 1957م، ص9-10)، الى جانب احتكاره لموارد الدولة المهمة ولاســـيما المعادن والاخشاب الداخلة في الصناعة والتجارة (ابن ميسر، اخبار مصر، 1919م، 2/2)، وهذا يشير بدوره الى التداخل وعدم الفصل ما بين الممتلكات الخاصة للملوك الايوبيين وبعض الممتلكات العامة للدولة.

المبحث الثاني: موارد ونفقات الديوان السلطاني

يعدّ الديوان الســلطاني في عهد الدولة الايوبية من المؤســســات المالية المســتقلة عن بيت المال، إذ ارتبطت في غالب فترات عهد هذه الدولة بشخص السلطان الايوبي ومصالحه المالية من أملاك واقطاعات وهدايا تقدم اليه وغيرها، فضــلًا عن احتكارات الديوان الســلطاني لبعض موارد الدولة التي جعلت تحت تصــرف الملوك الايوبيين، الامر الذي يعكس طبيعة النظام الإداري للجانب الاقتصادي للدولة الذي اتسم بالمركزية، واتسم كذلك بعدم الفصل بين المال العام والمال الخاص للملوك بشكل تام، لذا تعددت موارد هذا الديوان في هذا العهد.

1. موارد الديوان السطاني:

1. **الأموال الهلالية:** وهي عقارات مثل: البيوت والخانات والطواحين والمحلات والحمامات وغيرها، وكانت تســمى هذه العقارات بـــــ(الارباع)، وذكر ابن مماتي أن هذه الارباع جاءت بشــرائها من أموال الديوان السلطاني، وقسم حصل عليها الديوان كبدل تسديد ديون ممن كان عليه دين للديوان، وقسم من

أملاك الدولة الفاطمية دخلت في أملاك الديوان بعد انتقال الحكم في مصـــر للأيوبيين (ابن مماتي، قوانين، 1981م، ص341)، مثل دار الوزارة للدولة الفاطمية الذي جعله صـــلاح الدين الايوبي ســـنة (569هـ/1174م) ضـــمن أملاك الديوان الســـلطاني ، وحوله فيما بعد الى خانقاه عرف بالخانقاه الصلاحي اوقفه للفقراء والمتصوفة (المقريزي، المواعظ، 1853م، 82/4)، وسميت الأموال المستخرجة من ايجارات هذه العقارات باسم(الأموال الهلالية)؛ لان ايجاراتها كانت تستحصل شهريًا بحسب السنة الهلالية بوساطة موظف مختص يشرف على هذه الارباع يعرف باسم (متولي الارباع السلطانية) وتقع عليه مسؤولية استحصال الإيجارات وحماية الارباع وترميمها (سليمان، الدواوين في مصر ،2006م، ص87).

وبالبحث تبين أن الأموال الهلالية لا تقتصـــر على ايجارات العقارات بل شـــملت الكثير من الأراضـي الزراعية التي كانت تؤجر شهريًا وتدخل ايجاراتها ضمن نظام الأموال الهلالية لقول النابلسي الذي أشـار أن بعض أراضـي الفيوم كانت ايجاراتها ضـمن الأموال الهلالية، والتي بلغت ايجاراتها في زمن الملك الصـــالح نجم الدين أيوب (638-647هـ/1250-1260م) ما مبلغها ســـبعمئة وثلاثة وعشـــرون دينارًا (النابلســـي، تاريخ الفيوم، 1898م، ص 27-28)، ويذكر أن ايجارات تلك الارباع والعقارات كانت تتراوح ما بين دينارين وعشرة دنانير (ربيع، النظم المالية، 1946م، ص48).

2. **مراكب الملاحة:** كان الديوان السلطاني في عهد الدولة الايوبية يمتلك مراكب الملاحة البحرية لم تحدد اعداد تلك المراكب، إلا أنها اشـــارت الى أن هذه المراكب كان يؤجرها الديوان بأجرة معينة ولمدة ثلاثة عشـر شـهرًا، يدفع الايجار على أقسـاط، القسـط الأول يدفع خلال اول خمسـة أشـهر من مدة الايجار، واما القسط الثاني فيدفع خلال السبعة أشهر الأخيرة، اما الشهر الثالث عشر فلا يكون فيه قسـط بل يخصـص لإعمار هذه المراكب وتكون هذه الأقسـاط متسـاوية على المؤجرين (ابن مماتي، قوانين، 1981م، ص 348-349).

3. **الضرائب المفروضة على الاقطاعات:** كان أساس النظام الإداري للدولة الأيوبية تقسيم البلاد الى اقطاعات وزعت على الامراء والقادة وكبار رجال الدولة، وأصـحاب هذه الاقطاعات يتكفلون بمسـؤولية ادارتها وحمايتها (الطواهية، الحياة الاقتصـادية، 2008م، ص249-250)، وكانت الدولة تفرض على هذه الاقطاعات واراضـيها ضـرائب معينة يدخل قسـم منها في موارد الديوان السـلطاني (المقريزي، المواعظ، 1853م، 163/1).

4. **الاحتكارات:** يعدّ الاحتكار لموارد الدولة أحد السمات البارزة في السياسة الاقتصادية للدولة الايوبية (محمد، أسواق مصر، 1919م، ص 71-72)، ونظرا لعدم الفصل التام ما بين أملاك وموارد الديوان السلطاني او ممتلكات الملوك الايوبيين وبين الموارد العامة للدولة، لذا فقد دخلت الكثير من موارد البلاد ضمن احتكارات الديوان السلطاني ولاسيما الموارد الطبيعية المهمة مثل:

1. **الحراج:** ويقصد بها الغابات الخاصة بخشب السنط، وذكر النابلسي أن صلاح الدين الايوبي عدّ هذا الحراج او الغابات مثلها مثل المعادن لا يحق لأحد التصرف بها (النابلسي، لمع القوانين، 1988م، ص336-336)، وكانت هذه الحراج في إقليم البهنسا واسيوط وقوصد في صعيد مصر، وتسمى باسم (الحراج السلطانية) وكانت تفرض عليها نوعان من الرسوم النوع الأول يسمى بـ (رسم الحراج) يفرض على الأهالي في تلك النواحي مقابل ما يأخذونه من اغصان تلك الحراج، اما الرسم الثاني ويسمى بـ (مقرر السنط) فهو بمثابة اجرة قطع الخشب وحمله من الحراج، أي: اجرة عمل تعطى للعاملين في قطع أشجار السنط في هذه الحراج (المقريزي، المواعظ، 1853م، 1/110-111).

وتشير بعض المصادر أن واردات حراج خشب السنط في بعض بلدان المدن الشامية كانت تحمل الى الديوان السلطاني في مصر، فذكر الغزي أنه في سنة (609هـ-1213م) بلغت واردات حراج حلب الى الديوان مبلغ قدره ثلاثين ألف درهم، ومن الحطب والفحم عشرين ألف درهم (الغزي، نهر الذهب، 1419هـ، 269/1)، وتعدّ هذه الاخراج موردًا ماليًا مهمًا للديوان السلطاني؛ بسبب ما تدره من أموال، ففي عهد الملك الكامل (615-635هـ/ 1218-1238م) بلغت واردات الحراج في مصر ما يقرب من مئة ألف دينار (النابلسي، لمع القوانين، 1988م، ص 48)، فيما أشار ابن مماتي الى أن ما يباع من اغصان تلك الأشجار كحطب للنار كان يبلغ اربعة دنانير لكل مئة حمل، ومن هنا نجد أن هذه الغابات استغلت بشكل كامل؛ لأهميتها والتي كان عليها اقبال ولاسيما من التجار؛ لأن حطب السنط كان يدوم طويلًا عند الاشتعال ولا يترك رمادًا وخشبه يدخل في صناعة المراكب (الصفدي، نزهة الممالك، 2003م، ص 27)، اما ثمار شجرة السنط والذي يعرف بـ(القرظ) فخضع لاحتكار الديوان ايضًا وكان سعر الاردب **(الاردب مكيال يسع أَرْبَعَة وَعشْرين صَاعا (مجموعة من المؤلفين، 1972، 13/1))**، منه يتراوح بين سبعين الى ثلاثمئة دينار (ابن مماتي، قوانين، 1981م، ص 347).

وخضعت عدد من المعادن لاحتكار الديوان السلطاني مثل: معدن (الشب) وهو معدن يستعمل في صناعة الصبغ الأحمر، ويكثر وجوده في صعيد مصر والواحات، وبلغ من احتكار الديوان لهذا المعدن أن لا يحق لأحد أن يبيعه او يشتريه إلا الديوان السلطاني ومن وجد عنده ذلك المعدن يتم مصادرته (القلقشندي،

صبح الاعشى، د.ت، 527/3)، وكان الديوان يشرف على استخراجه من تلك المناطق مقابل اجرة تبلغ ثلاثين درهمًا او اقل احيانًا، وينقل بعد استخراجه الى المتجر السلطاني في الإسكندرية ثم يباع من هناك الى التجار (القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت، 527/3)، وقد بلغ ما بيع منه الى التجار البيزنطيين سنة (585هـ/ 1189م) ثلاثة عشر ألف قنطار، وقد بلغ سعر القنطار في هذه السنة سبعة دنانير ونصف (ابن مماتي، قوانين، 1988م، ص 328-329).

وكان ما يجري على معدن الشب يجري ايضًا على معدن النطرون؛ نظرًا لأهمية هذا المعدن وزيادة الطلب عليه، فقد كان سعر القنطار من النطرون في بداية عهد الدولة الايوبية ما قيمته سبعون درهمًا ثم تضاعفت قيمته ليصل سعر القنطار الى ثلاثمئة درهم ونحوها (القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت، 528/3)، وعلل القلقشندي سبب غلاء سعر هذا المعدن الى احتكار السلاطين له ونتيجة للأفراط في الاحتكار تضاعف سعره في مرور الوقت (القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت، 258/3).

واحتكر الديوان بعض واردات التجارة الخارجية ولاسيما المواد الداخلة في الصناعات والحرف مثل: الخشب والحديد والاقمشة وغيرها، إذ يقوم بشرائها من التجار الأجانب وبيعها للتجار المحليين وأصحاب الحرف (ابن مماتي، قوانين، 1988م، ص 341).

وبذلك نجد أن هناك تنوعًا في مصادر واردات الديوان السلطاني الامر الذي حقق له مكاسب مالية عالية، ويدل على ذلك حجم الايرادات التي بلغت في عهد صلاح الدين الايوبي ما مقداره ثلاثمئة وأربعة وخمسون ألفًا وأربعة واربعون دينارًا (المقريزي، المواعظ، 1853م، 17/1).

2. نفقات الديوان السلطاني:

تنوعت جهات إنفاق هذا الديوان، وسبب ذلك -كما ذكرنا سابقًا- الى تنوع المؤسسات الملحقة بالديوان وما يترتب عليها من نفقات منها رواتب الموظفين العاملين في الديوان السلطاني والمؤسساتي الملحقة به، وتختلف نسب هذه الرواتب بحسب الوظيفة والرتبة ومسؤولياتها (المقريزي، المواعظ، 1853م، 388/2)، وأحيانًا كان الديوان يتكفل بدفع رواتب بعض العلماء من أمواله، وقد تكون هذه الرواتب نقدية او عينية (الصفدي، الوافي، 2000م، 49/3).

الى جانب الرواتب كان يترتب على الديوان نفقات الهدايا والمنح التي يقدمها الملوك الايوبيون مهما كان نوعها ووجهتها وقيمتها النقدية، فذكر أنه في سنة (585هـ/1189م) ارسل صلاح الدين الايوبي الى الخليفة العباسي الناصر لدين الله (552-622هـ/1158-1225م) هدايا ثمينة شملت الكثير من التحف النفيسة

(أبو شامة، الروضتين، 1992م، 139/2)، وذكر عن الملك العزيز عثمان بن صلاح الدين الذي تولى الحكم بمصر (568-595هـ/1193-1198م) بذل أموال كثيرة لأعوانه صرفت من أموال الديوان السلطاني تكريمًا لهم لمساندتهم له ضد أخيه الملك الأفضل (ابن واصل، مفرج الكروب، د.ت، 12/3؛ المقريزي، السلوك، 1958م، 121/1)،

ونظرًا لاحتكار الديوان لبعض موارد الدولة المهمة ولا يسمح لغير الديوان البيع والشراء بها، لذا فقد ترتب عليه الانفاق على عدد من المؤسسات وتزويدها بالمواد الأولية التي تحتاجها منها، على سبيل المثال لا الحصر: الانفاق على دار العيارين، أي: دار المكابيل والاوزان (المراغي، الحسبة، 2005م، ص26)، إذ كان هذا الديوان يتكفل بتزويد هذه الدار بحاجته من النحاس والحديد وغيرها من المواد الأولية الأخرى، فضلًا عن دفع رواتب الموظفين العاملين في (دار العيارين) (المقريزي، المواعظ، 1853م، 388/2)، وتحمل الديوان مسؤولية تزويد دار الطراز بما يحتاجه من المال والذهب والخيوط وغيرها من المواد، ويتبع في ذلك نظامًا اداريًا لضبط نفقات وإنتاج هذه الدار من خلال مشرفين يعدون تقارير حسابية بمقدار ما ارسل الى دار الطراز من مواد وقيمة تلك المواد، ويعمل الديوان في نهاية الامر المطابقة بين النفقات وقيمة الإنتاج ومتى ما حصل نقص يتحمل المشرفون قيمة النقص وقيمة الخسائر (ابن مماتي، قوانين، 1981، ص330).

وكانت الدور السلطانية والمطابخ السلطانية التي اطلق ابن مماتي عليها اسم (المطابخ السعيدة) من اكثر المؤسسات التي ينفق عليها الديوان السلطاني، إذ يتطلب إدارة واعداد هذه الدور الى نفقات كثيرة ولاسيما المطابخ التي كانت نفقاتها يومية وتزداد هذه النفقات في المناسبات والاحتفالات، إذ يتكفل الديوان بتزويد المطابخ باحتياجاتها لإعداد الموائد والاسمطة، ويذكر أن الملك الكامل اقام سماطًا عظيمًا بالميدان في قلعة الجبل بالقاهرة سنة (624هـ/1227م) بمناسبة ختان ابنه الصغير العادل كلفه اموالًا طائلة (النويري، نهايه، د.ت، 29/27).

ونظرًا لاهتمام بعض الملوك الايوبيين بأماكن اللهو والفروسية فقد كان يترتب الانفاق على هذه الأماكن من أموال الديوان، فيذكر عن الملك الصالح نجم الدين أيوب أنه كان مولعًا بلعب الكرة والصولجان فجعل له ميدانًا اشتراه من أموال الديوان، إذ اشترى مساحة من الأرض بمبلغ ثلاثة آلاف دينار ليجعلها ساحة للعب الكرة (المقريزي، المواعظ، 1853م، 198/2؛ محاميد، التطورات في نظام الحكم، 2001م، ص 91).

وتحمل الديوان ايضًـــا الانفاق على الاصـــطبلات الســـلطانية لشـــراء ما تحتاجه من خيول واعلاف ومرتبات الموظفين العاملين في تلك الاصـــطبلات (ابن مماتي، قوانين، 1981م، ص 354)، وهناك نفقات كانت تخصص للجسور السلطانية في مصر، إذ كان هناك نوعان من الجسور النوع الأول: يسمى بالجسور البلدية، والنوع الثاني: يسمى بالجسور السلطانية، وهذه الأخيرة تقع غالبها ضمن أملاك الاسرة الايوبية في الاقطاعات والأراضـي التابعة لأملاكها، وكان الديوان يجهز كل سنة اميرًا ومعه عدد من المهندسين والفعلة لترميم وتأهيل هذه الجسور وتصرف لهم رواتب طيلة مدة عملهم من الديوان السلطاني(القلقشندي، صبح الاعشى، د.ت، 515/3).

وشملت بعض النفقات التبرعات واعمال البر والصدقات التي كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين، فيذكر على سبيل المثال: أن الملك مظفر الدين (ت 630هـ-1233م) **(هو مظفر الدين كوكبوري أحد قادة صلاح الدين وزوج اخته ربيعة خاتون كان حاكمًا على أربل ثم حران ثم دمشق عرف بشجاعته وعدله توفي سنة (630هـ/ 1233م) (الذهبي، 1985م، 335/22))**. كان يصرف كل سنة على الفقراء ثلاثة آلاف ثوب، ومثلها كوامن وغيرها من الملابس، وكان الناس يقصـــدونه لقضـــاء حوائجهم (ابن العميد، اخبار الايوبيين، د.ت، ص 18).

والى جانب هذه النفقات فقد كان للمســـاجد والترب والاربطة وغيرها من المؤســـســـات الدينية والخيرية نصـيب من نفقات الديوان السـلطاني، منها على سـبيل المثال: أنه في سـنة (613هـ/1216م) امر الملك العادل أخو صلاح الدين الانفاق على قبة الامام الشافعي من مال الديوان السلطاني وإعادة تأهيلها (النويري، نهاية، د.ت، 12/27).

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

الخاتمة:

اظهر هذا البحث العديد من النتائج منها:

1. يعدّ الديوان السلطاني أحد المؤسسات المالية التي جمعت بين المال الخاص للملوك الايوبيين والمال العام في غالب مدة حكم الايوبيين.
2. من محاسن هذا الديوان أنه مكن الملوك الايوبيين من تمويل عدد من المؤسسات دون الاعتماد على بيت المال، مما ساعدهم على سرعة اتخاذ القرارات المالية ولاسيما في وقت الازمات.
3. اظهر البحث بعض مساوئ هذا الديوان منها: احتكاره لبعض الموارد الطبيعية والمواد الداخلة في التجارة والصناعة، أدى الى ارتفاع أسعار تلك المواد، مما أسهم في ثراء الطبقة الحاكمة مقابل معاناة الطبقة العامة من الرعية الذي أثقل كاهلها.
4. ضعف الرقابة على هذا الديوان مقارنة بالدواوين المالية الأخرى، الامر الذي فتح باب الفساد الإداري والمالي لدى بعض العاملين في هذا الديوان والمؤسسات الملحقة به.
5. التنوع في موارد الديوان أسهم في زيادة وارداته.
6. كثرة نفقات الديوان تتطلب منه إيجاد موارد متنوعة ومستمرة لسد تلك النفقات.
7. عكس هذا الديوان حجم الممتلكات والأموال التي كانت تنفق على القصور السلطانية والمنشآت التابعة له، ويعكس حجم الثروات التي يمتلكها الملوك في عهد الدولة الايوبية.
8. اظهر هذا الديوان مدى تأثر النظام الإداري للدولة الايوبية بنظم الدولة الفاطمية، بل تعدّ في بعضها امتدادًا لتلك النظم التي وظفتها بما يخدم مصالح الدولة العامة بعد إجراءات بعض التغيرات عليها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي شامة، شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي .(1992) .عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية (تحقيق: أحمد البيومي). سوريا: وزارة الثقافة.
2. ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبد السلام القيسراني .(1992) .نزهة المقلتين في أخبار الدولتين (تحقيق: أيمن فؤاد سيد). مرانتس شتايز: دار النشر.
3. ابن العميد، المكين جرجيس. (د.ت) .أخبار الأيوبيين .بورسعيد: مكتبة الثقافة.
4. ابن مماتي، الأسعد بن خضير .(1981) .قوانين الدواوين .القاهرة: مطبعة الوطن.
5. ابن ميسر، محمد بن علي .(1919) .الأخبار (مراجعة وتصحيح: هنري ماسيه). القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي.
6. ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم. (د.ت) .مفرج الكروب في أخبار بني أيوب (تحقيق: جمال الدين الشبال). القاهرة: دار القلم.
7. الباشا، حسن .(1957) .الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار .القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
8. البرواري، راشد .(1948) .حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين .القاهرة: مطبعة مكتبة النهضة المصرية.
9. خلف، سالم بن عبد الله. (د.ت) .نظم حكم الأمويين في الأندلس (ط. 1). المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
10. خورشيد، إبراهيم زكي وآخرون. (1998). موجز دائرة المعارف الإسلامية. ج27. الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري.
11. دعكور، عرب. (د.ت) .الدولة الفاطمية: تاريخها السياسي والحضاري .لبنان: دار المواسم للطباعة والنشر.
12. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان .(1985) .سير أعلام النبلاء ط. 3؛ (تحقيق: حسين أسد وآخرون). مصر: مؤسسة الرسالة.
13. ربيع، حنيف عمر .(1964) .النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين .القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.
14. السحماوي، شمس الدين محمد .(2009) .الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم (تحقيق: أشرف محمد أنس). د.م: دار الكتب والوثائق القومية.
15. سليمان، سمير عبد الله .(1948) .الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (358–567هـ/969–1171م) .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
16. الصفدي، الحسن بن أبي محمد عبد الله بن عمر .(2003) .نزهة الممالك والملوك (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط. 1). بيروت: المكتبة العصرية.
17. الصفدي، صلاح الدين أيبك .(2000) .الوافي بالوفيات (تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى). بيروت: دار إحياء التراث.
18. الطواهية، فوزي خالد علي .(2008) .الحياة الاقتصادية في مصر في العصر الأيوبي (رسالة دكتوراه غير منشورة). عمّان: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
19. العمري، أحمد بن يحيى. (1432هـ) .مسالك الأبصار في ممالك الأمصار .أبو ظبي: المجمع الثقافي.
20. الغزي، كامل بن حسين الحنبلي. (1419هـ) .نهر الذهب في تاريخ حلب (ط. 2). حلب: دار العلم.
21. القلقشندي، أحمد بن علي .(1957) .تراتيب مملكة الفاطميين في مصر .الجزائر: مكتبة معهد الدروس العليا.
22. القلقشندي، أحمد بن علي. (د.ت) .صبح الأعشى في صناعة الإنشا .بيروت: دار الكتب.

23. مبارك، علي باشا. (2004). الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة. ط2. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
24. مجموعة من المؤلفين. 1972. المعجم الوسيط. ط2. بيروت: دار الفكر.
25. محاميد، حاتم محمد .(2001). التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية .القدس: مكتبة المهتدين.
26. محمد، شوكت عارف. (1919). أسواق مصر في العصر الأيوبي .المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 67.(8)
27. المراغي، أحمد مصطفى .(2005). الحسبة في الإسلام .مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
28. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي .(1853). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار .القاهرة: مطبعة بولاق.
29. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي .(1958). السلوك لمعرفة دول الملوك (تحقيق: محمد مصطفى، ط. 6). القاهرة.
30. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. (د.ت). اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء (تحقيق: محمد حلمي محمد، ط. 1). القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
31. النابلسي .(1898). تاريخ الفيوم وبلاده .القاهرة: المطبعة الأهلية.
32. النابلسي، أبو عثمان ابن إبراهيم الصفدي .(1988). لمع القوانين المضيئة في دواوين الدولة المصرية (تحقيق: كلود كاهن). مصر: مكتبة الثقافة الدينية.
33. ناصر خسرو، أبو معين الدين .(1983). سفرنامه (تحقيق: يحيى الخشاب)، ط. 3. بيروت: دار الكتاب الجديد.
34. نغش، محمد. (د.ت). الرسائل الحربية في عصر الدولة الأيوبية .مجلة الجامعة الإسلامية، 59.(169)
35. النووي، محيي الدين بن شرف .(1996). تهذيب الأسماء واللغات (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات). بيروت: دار الفكر.
36. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب. (د.ت). نهاية الأدب في فنون الأدب .القاهرة: مطابع كوستاموس.

List of sources and references:

1. Ibn Abi Shama, Shihab al-Din Abd al-Rahman al-Maqdisi. (1992). ʿUyūn al-Rawdatayn fī Akhbār al-Dawlātayn al-Nūriyya wa-l-Salahiyya (edited by Ahmad al-Bayyūmi). Syria: Ministry of Culture.
2. Ibn al-Tuwayr, Abu Muhammad al-Murtada Abd al-Salam al-Qaysarani. (1992). Nuzhat al-Muqlatayn fī Akhbār al-Dawlātayn (edited by Ayman Fuad Sayyid). Marants Steinitz: Publishing House.
3. Ibn al-ʿAmid, al-Makin Jirjis. (n.d.). Akhbār al-Ayyūbīn. Port Said: Maktabat al-Thaqafa.
4. Ibn Mammati, al-Asʿad ibn Khadir. (1981). Qawānīn al-Dawāwīn. Cairo: Matbaʿat al-Watan.
5. Ibn Maysar, Muhammad ibn Ali. (1919). Al-Akhbār (revised and corrected by Henri Massé). Cairo: Institut des Sciences Français.
6. Ibn Wasil, Jamal al-Din Muhammad ibn Salim. (n.d.). Mufarrij al-Kurūb fī Akhbār Bani Ayyūb (edited by Jamal al-Din al-Shabāl). Cairo: Dar al-Qalam.

7. Al-Basha, Hassan. (1957). Islamic Titles in History, Documents, and Antiquities. Cairo: Al-Nahda Al-Masriya Library.
8. Al-Barwari, Rashid. (1948). The Economic Conditions of Egypt in the Fatimid Era. Cairo: Al-Nahda Al-Masriya Library Press.
9. Khalaf, Salem bin Abdullah. (n.d.). The System of Umayyad Rule in Andalusia (1st ed.). Medina: Islamic University.
10. Khurshid, Ibrahim Zaki, et al. (1998). A Concise Encyclopedia of Islam. Vol. 27. Sharjah: Sharjah Center for Intellectual Creativity.
11. Dakour, Arab. (n.d.). The Fatimid State: Its Political and Cultural History. Lebanon: Dar Al-Mawsim for Printing and Publishing.
12. Al-Dhahabi, Shams Al-Din Muhammad bin Ahmad bin Uthman. (1985). Siyar A'lam Al-Nubala' (3rd ed.; edited by Hussein Asad et al.). Egypt: Al-Risalah Foundation.
13. Rabi', Hanif Omar. (1964). Financial Systems in Egypt during the Ayyubid Era. Cairo: Cairo University Press.
14. Al-Sahmawi, Shams al-Din Muhammad. (2009). The Smiling Frontier in the Art of the Scribe and the Keeper of Secrets (edited by Ashraf Muhammad Anas). n.p.: National Library and Archives.
15. Sulayman, Samir Abdullah. (1948). The Diwans in Egypt during the Fatimid Era (358–567 AH/969–1171 CE). Cairo: The Egyptian General Book Organization.
16. Al-Safadi, al-Hasan ibn Abi Muhammad Abdullah ibn Umar. (2003). The Delight of Kingdoms and Kings (edited by Omar Abd al-Salam Tadmur, 1st ed.). Beirut: Al-Maktabah al-Asriyyah.
17. Al-Safadi, Salah al-Din Aybak. (2000). The Complete Book of Deaths (edited by Ahmad al-Arna’ut and Turki Mustafa). Beirut: Dar Ihya’ al-Turath.
18. Al-Tawahiyyah, Fawzi Khalid Ali. (2008). Economic Life in Egypt during the Ayyubid Era (Unpublished doctoral dissertation). Amman: University of Jordan, Faculty of Graduate Studies.
19. Al-Umari, Ahmad ibn Yahya. (1432 AH). Masalik al-Absar fi Mamalik al-Amsar. Abu Dhabi: Cultural Foundation.
20. Al-Ghazzi, Kamil ibn Husayn al-Hanbali. (1419 AH). Nahr al-Dhahab fi Tarikh Halab (2nd ed.). Aleppo: Dar al-Ilm.
21. Al-Qalqashandi, Ahmad ibn Ali. (1957). Taratib Mamlakat al-Fatimiyyin fi Misr. Algiers: Library of the Institute of Higher Studies.

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

22. Al-Qalqashandi, Ahmad ibn Ali. (n.d.). Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha. Beirut: Dar al-Kutub.

23. Mubarak, Ali Pasha. (2004). Al-Khitat al-Tawfiqiyya al-Jadida li-Misr wa-al-Qahira wa-Muduniha wa-Biladha al-Qadima wa-al-Shahira. 2nd ed. Cairo: National Library and Archives.

24. A group of authors. 1972. Al-Mu'jam al-Wasit. 2nd ed. Beirut: Dar al-Fikr.

25. Mahamid, Hatem Muhammad. (2001). Developments in the System of Governance and Administration in Fatimid Egypt. Jerusalem: Maktabat al-Muhtadin.

26. Muhammad, Shawkat Arif. (1919). Markets of Egypt in the Ayyubid Era. Academic Journal of Nawroz University, 67(8).

27. Al-Maraghi, Ahmad Mustafa. (2005). Hisbah in Islam. Egypt: Matba'at Isa al-Babi al-Halabi.

28. Al-Maqrizi, Taqi al-Din Ahmad ibn Ali. (1853). Al-Mawa'iz wa al-I'tibar bi-Dhikr al-Khitat wa al-Athar. Cairo: Matba'at Bulaq.

29. Al-Maqrizi, Taqi al-Din Ahmad ibn Ali. (1958). Al-Suluk li-Ma'rifat Duwal al-Muluk (edited by Muhammad Mustafa, 6th ed.). Cairo.

30. Al-Maqrizi, Taqi al-Din Ahmad ibn Ali. (n.d.). The Admonition of the Hanifites Regarding the History of the Fatimid Imams and Caliphs (edited by Muhammad Hilmi Muhammad, 1st ed.). Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs.

31. Al-Nabulsi. (1898). History of Fayyum and its Lands. Cairo: Al-Ahliya Press.

32. Al-Nabulsi, Abu Uthman ibn Ibrahim al-Safadi. (1988). The Illuminating Laws in the Egyptian State Offices (edited by Claude Cahen). Egypt: Library of Religious Culture.

33. Nasir Khusraw, Abu Mu'in al-Din. (1983). Travelogue (edited by Yahya al-Khashab, 3rd ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Jadid.

34. Naghsh, Muhammad. (n.d.). Military Letters in the Ayyubid Era. Journal of the Islamic University, 59(169).

35. Al-Nawawi, Muhyi al-Din ibn Sharaf. (1996). Refinement of Names and Languages (edited by the Research and Studies Office). Beirut: Dar al-Fikr.

36. Al-Nuwayri, Shihab al-Din Ahmad ibn Abd al-Wahhab. (n.d.). The End of Literature in the Arts of Literature. Cairo: Costamos Press.